تم تحميلها على الموقع

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الشيخ عبدالله البدرى

الكلية التقنية

قسم : التقنية الاجتماعية

تخصص : نظم معلومات محاسبية ومصرفية

بحث تكميلى لنيل درجة الدبلوم التقنى

بعنوان :-

تطور الرقابة المالية واثرها على الأداء المالى

إعداد الطلاب :-

١/ العبيد خالد محمد الخليفة

٢/ الفكى ادم الطاهرالصافى

٣/ حسين فضل الله عطا الله فضل الله

٤/ مصعب عبدالجبار سر الختم

٥/ مؤيد احمد الامين عبدالله

٣٠٥٨

إشراف الاستاذ

أ/ عبدالرحمن على البشير

ابريل ٢٠١٢م

الآيه

قال تعالى : ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم
سورة التوبة
الايه : ١٠٥



الإهداء

أهدي هذا البحث الى امي وابي

والى كل من ساهم في مسيرتي التعليمية

والى كل من له الفضل علي

والى كل الاساتذة الاجلاء بجامعة الشيخ عبدالله البدري

واخص بالشكر الاستاذ / عبدالرحمن علي البشير مشرف هذا البحث ورئيس

قسم العلوم الادارية والتقنية الاجتماعية

الباحثون



شكر وعرفان

أولاً الشكر لله سبحانه وتعالى وهو خير معين واخص بالشكر استاذنا الجليل عبدالرحمن علي البشير الذى كان معينا لنا بنصحه وارشاده .

كما اخص بالشكر كل اساتذتى بجامعة الشيخ عبدالله البدرى الذين كانوا خير الغدوة علما واخلاقاً .

ولايفوتنى ان اتوجه بالشكر الى دفعتى من طلاب وطالبات قسم العلوم الادارية تخصص نظم المعلومات المحاسبية والمصرفية

جزاكم الله عنا كل خير ،،

الباحثون ،،،

المقدمة :-

يعد مصطلح الرقابة رغم ماارتبط بالمفهوم من سلبيات من المصطلحات الادارية التى زالت اهميتها في السنوات الاخيرة واصبحت محط ابحاث عملية وتجارب عملية تهدف الى تطوير اساليبها والتقنيات المستخدمة فيها لتواكب التطورات والتغيرات التى تشهدها ويشهدها قطاع منشات الاعمال والمؤسسات ومنظمات القطاع العام والاهلى ، ويرجع الدافع وارء الاهتمام لتطوير اساليب الرقابة المالية الى القناعة المشتركة بان الاساليب تقليدية المطبقة حاليا في اعمال الرقابة المالية والادارية لم تعد كافية لتعمل مع التطورات السريعة المتلاحقة التى احدثها الانفتاح العالمي وانعكاس ثورة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بالاضافة الي هذه التطورات ويزيدها تعقيدا ماتمر به مؤسسات الاعمال والشركات من اندماج او انفصال وماتشهد اسواق المال والتجارة من اساليب وحيل لم تكن معروفة في السابق وتتطلب تقوية الاجهزة الرقابية وتزويدها بالمهارات والتقنيات الحديثة التى تساعدها في كشف التجاوزات وتصحيح الانحرافات .

لقد ازدادت اهمية الرقابة اجهزة وتقنيات كذلك بسبب بعض الممارسات التى تتجاوز القانون والاعراف والقيم التى كانت تحكم سلوك العاملين بالمؤسسات العامة والخاصة مثل الرشاوي والعمولات والمحاباة في منح العقود والمشروعات وغيرها ، تحتم معه الاهتمام بالرقابة علما وممارسة العمل علي تطوير ادواتها واساليبها لتكون في مستوي التحدي الذي تفرضه الظروف المستجدة ، كما علي المسؤولين سواء الماليين او الاداريين ملاحقة التطورات السريعة المتلاحقة البحث اساليب تمكنهم من حل هذه المشاكل المعقدة والحساسة وتقدم نتائج اعمالهم بصورة معقدة ومحايدة ودقيقة للمسؤولين عند اتخاذ القرار داخل المنشاة للجهات الخارجية بصورة تعزي من الشفافية والمسالة ووفاء لمتطلبات قواعد الحكومة الرشيدة .

أهمية البحث :-

يقول الدكتور فائز الزغبى تتبع اهمية الرقابة المالية من كونها رقابة قانونية ومالية تحكم التصرفات المالية المحاسبية والادارية ذات الطابع المالى والميزانيات بانواعها والمنظمة وقوائم الارادات والنفقات والسجلات المحاسبية وذلك لغرض التاكد من مطابقتها للقواعد والقيود والمعايير والصلاحيات المالية .

كما تتبع اهميتها من كونها رقابة مالية تقوم بمراقبة القواعد المالية بانواعها كميزانية المنظمة العامة وقائمة الارباح والخسائر وميزانية تدفق الاموال بالاضافة الى رقابة وتقييم ربحية المنظمة ومديونيتها هذا بالاضافة الى القيام بعملية الرقابة علي التصرفات ذات الطابع المالى التى تؤثر بشكل مباشر علي تكلفة وربحية المنظمة خلال فترة زمنية محددة .

أي ان الرقابة المالية تستمد اهميتها من كونها نظام شامل يتطلب التكامل بين المفاهيم القانونية كالانظمة والتعليمات والمفاهيم والمبادئ الاقتصادية والمحاسبية والادارية التى تهدف في النهاية الى المحافظة علي اموال المنظمة وضمان استقلالها بالطريقة التي تؤدى الى رفع كفاءة المنظمة والنهوض بفاعلية نشاطها وتحقيق اهدافها .

نجد ان التطور المستمر في اليات الرقابة المالية يؤثر تاثيرا مباشرا علي قوانين وانظمة الاداء المالي .

مشكلة البحث :-

تكمن مشكلة الاداء المالي في اختلال بنود الصرف والاخذ في الاعتبار من النتائج السالبة المسبقة مع وجود الاخطاء والفروقات التى تظهر في إجراء عملية التسوية .

مجتمع البحث :-

مكتب الحسابات بالبنك الزراعي

فروض البحث :-

١/ وجود اجهزة رقابية اكثر كفاءة وامناً تساعد في النمو الاقتصادي والمحافظة علي اموال الدولة .

٢/ وجود نظام مرضى للرقابة يقلل من احتمالية التحريفات .

٣/ هيكلة الاجهزة الرقابية الدور الذى تنوط به جهدا يساهم في عملية النمو الاقتصادي .

٤/ ادخال اساليب اكثر تطورا يؤدى الي تحسين الاجهزة الرقابية .

٥/ التطبيق الثابت للمعاير المحاسبية المتعارف عليها يظهر عدالة عرض الوضع المالى ونتائج العمليات .

منهج البحث :-

المنهج الوصفى

ادوات جمع البيانات :-

- المقابلة الشخصية
- الملاحظة
- مواقع الانترنت .

التبويب :-

الفصل الاول : الاطار النظرى

المبحث الاول : مقدمة عن الأداء المالى والرقابة المالية

المبحث الثانى : التطورات التى حدثت علي الاجهزة الرقابية

المبحث الثالث : اهمية الاداء المالى

الفصل الثانى : الاطار العملي

المبحث الاول : نبذة تاريخية عن البنك الزراعي

المبحث الثانى : المعايير والاسس المتبعة في حسابات البنك الزراعي

المبحث الثالث : اهمية الرقابة علي الاداء المالي بالبنك الزراعي .

الفصل الثالث : النتائج والتوصيات

المبحث الاول : تحليل البيانات

المبحث الثانى : النتائج

المبحث الثالث : التوصيات

الخاتمة

الفهرس

المراجع

الملاحق

الفصل الاول : الاطار النظرى

المبحث الاول : مقدمة عن الاداء المالى والرقابة المالية

المبحث الثاني : التطورات التى حدثت علي الاجهزة الرقابية

المبحث الثالث : اهمية الاداء المالى

الفصل الاول

المبحث الاول

مقدمة عن الأداء المالي و الرقابة المالية

الادارة المالية :-

مرت الوظيفة الادارية فى عالمنا المعاصر بمراحل متعدده حتى وصلت الى وضعها الحالى ففي المرحلة الاولى كانت مسئولية المدير المالى الاساسية هي الحصول على الاموال اللازمة للمشروع .

ولقد نتجت هذه المسئولية عن الظروف الاقتصادية التي عايشها العالم كله فى فترة الكساد فى الفترة مابين ١٩٢٩-١٩٣٣م حيث كان التركيز علي هيكل راس المال بالمشروعات وفي بداية الخمسينات تحول التركيز على هيكل راس بالمشروعات وفي بداية الخمسينات تحول الاهتمام الى استخدام الاموال وكثر الحديث عن تدفق الاموال كاداة لتحليل عمل الادارة الداخلية للمشروع اما فى المرحلة الثالثة فان نطاق التمويل امتد للسياسات والقرارات التي لها تاثير على قيمة المشروع .

وظائف الادارة المالية :-

فى ضو المضمون الحديث للادارة المالية ينبقى القيام بعدد من الوظائف الرئيسية حتي يمكن تحقيق الاهداف المالية وهذه الوظائف هي :-

- التخطيط المالى والرقابة .
- استثمار الاموال .
- الحصول على الاموال .

واحيانا قد تواجه المنشاة بعض المشاكل المالية الخاصة غير المتكررة مثل الانضمام او الاندماج فى منشاة اخرى وفي مثل هذه الحالات تكون هذه المشاكل الوظيفية الرئيسية الرابعة للادارة المالية .

ومن النادر ان تكون هذه الوظائف السابقة من مسئولية المدير المالى وحده فالسياسات المالية عادة ماتؤثر على الانتاج وعلى التسويق او على غيرهما من الوظائف الاخرى للمشروع . كما ان هذه السياسات غالبا ماتكون من الاهمية بمكان ممايؤثر على عمليات المنشاة كلها ولهذه الاسباب السابقة فان المدير الحالى قد يقتصر على مجرد تقديم النصح الى رئيس مجلس الادارة

او الى اعضاء مجلس الادارة بخصوص السياسات بينما الامور الاخرى قد يتم البت فيها بواسطة لجان معينة او تترك كليا للمدير الحالى .

هدف الادارة المالية :-

كي يستطيع متخذ القرار ان يصل بكفاءة داخل المشروع فلابد ان يكون له هدف محدد يحكم الانشطة التى يتولاها ، والهدف الاساسى هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح ونجد ان هنالك اختلاف بين اهداف المنظمات اعمال التي تهدف الى تعظيم ربح وبين اهداف الاجندة الحكومية او المنشات التى تهدف للربح .

مما يحصل التوصل للمجموعة من المبادئ او النظريات التى تنطبق على الجميع امر مستعجل ففي حالة نشاة الاعمال يكون التساؤل دائما عن السريه التى يتم فيها تغطية تكلفة الاستثمار المبدئي او عن الارباح التى يحققها فرع مدير المنشاة ولايمكنها طرح نفس التساؤل فى حالة مستشفى او مدرسة مثلاً .

السيولة والربحية :-

يواجه المدير المالى مسئولية ذات شقين عند مساهمته في تحقيق هدف الادارة المالية الا وهو زيادة قيمة المنشاة ومن ناحية تقع عليه مسئولية توفير وسائل الدفع التى تتطلب التخطيط المالى وتقدير المقبوضات والمدفوعات والنقدية والحصول على الاموال ورقابة استخدام وتوزيع هذه الاموال لاشك ان المحافظة على سيولة كافية لمقابلة الالتزامات تؤدى إلي تخفيض الاخطار التى تواجهها وياتى ذلك عن طريق توجيه النقدية المتاحة الى افضل الاستخدامات والاستثمارات [1].

وزيادة قيمة المنشاة تستلتزم بالضرورة الموازنة السليمة بين هذين الهدفين الفرعيين للادارة المالية وهما هدف السيولة وهدف الربح وان محاولة تحقيق هذين الهدفين معا يضيف بعدا جديدا وان وظيفة الادارة المالية ويلاحظ ان الهدفين السابقين لاسناده اليهما رغما من كونهما هدفين تؤامين الا انهما متناقضين .

السيولة :-

يعتبر الالمام التام بالتدفق داخل المنشاة امرا حيويا فى توهم الادارة المالية وتدفق النقدية يكون عن طريق اصدار الاوراق المالية والافتراض وكليهما من المصادر الخارجية للنقدية او يكون تدفق النقدية عن طريق المبيعات النقدية او يحصل حسابات العملاء ومن تحويل الاصول الثابته الى نقدية وكل هؤلاء من المصادر الداخلية للنقدية

---

[1] ان جميل احمد توفيق استاذ ادارة الاعمال ، محمد صالح المناوي رئيس قسم ادارة الاعمال .
الادارة المالية اساسيات وتبيطيقه ، الدار الجامعية طبع ونشر توزيع الاسكندرية ١٩٩٣م ، ص ٢٨

الربح :-

ان الهدف الثانى للمدير المالى هو ترتيب وتنظيم استخدامات ومصادر اموال المنشاة في نطاق سلطة بطريقة تمكن الملاك في الفترة الطويلة من الحصول على عائد على اموالهم المستثمرة لاتقل ارتفاعها عن العائد الذى يمكنهم تحقيقه من الاستثمارات البديلة التى تتعرض لنفس الدرجة من الخطر .

ويعتبر تحقيق هدف الربح عملية ذات خطوتين اولا يحاول المدير المالى استثمار الاموال فى الاصول بطريقة تمكن المنشاة كلها كوحدة من تحقيق اكبر عائد ممكن من عدم التضحية بالسوية وثانيا يجتهد المدير الماى فى ترتيب مصادر امواله بشكل يمكن ملاك المشروع من الحصول على اكبر عائد ممكن دون تعرضهم لاخطار بالغة .[1]

الرقابة وظيفة ادارية تعنى بقياس وتصحيح اساليب الأداء للمرؤسين من اجل التاكد من ان اهداف المؤسسة وخططها التى وضعت لتحقيق هذه الاهداف قد نفذت وتقرير ما اذا كانت الخطط التى وضعت قد تم اعتمادها فى التنفيذ وما اذا كان هناك تقدم فعلى نحو تحقيق الاهداف والتحرك لتصحيح الانحرافات والاخطاء كما يمكن تعريفها بانها مجهود تقوم به الجهات المسؤولة يشمل الملاحظة المستمرة للاداء وقياس النتائج الفعلية واستخراج مؤشراتها بحيث يمكن مقارنتها بالمعايير الموضوعة لتحديد الانحرافات عن هذه الاهداف المسيطرة او توقع حدوث هذه الانحرافات ومعرفة اسبابها ثم تحديد انسب التصرفات العلاجية التصحيحية التى تحقق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للتنظيم لتحقيق اهدافه .

كما تساعد على التحقق من اداء العمل الادارى العام وكذلك تمكن من التحقق من ان التنفيذ يسير فى اتجاه الاهداف الرئيسية المحدده .

الرقابة المالية :-

هي رقابة تعنى بقياس وتصحيح اساليب تدبير المال العام للمكلفين بذلك من اجل التاكد من ان أهداف المشروع المجتمعى باعتباره مشروع يترجم تطلعات وانتظارات الشعب والخطط التى وضعت لتحقيق هذا الهدف والمترجمة فى القانون المالى وقد نفذت وتقرير اذا ماكانت تلك الميزانية والاعتمادات المالية المرصودة للتنفيذ قد صرفت بالفعل وحققت النتائج المطلوبة .

كما تعرف بانها مجهود عمل تقوم به الجهات المسؤولة تشمل الملاحظة والمتابعة المستمرة للاداء المالى وقياس نتائجه الفعلية واستخراج مؤشراتها القياسية لتشخيص الانحرافات عن الاهداف المسيطرة ووصف العلاج المناسب لتصحيحها .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ٦٥

لقد ارتبط مفهوم رقابة المال العام بتطور الانظمة المالية والادارية للدولة حيث لايمكن الجزم ان رقابة المال العام ارتبطت بظهور الدولة الحديثة بل لها امتداد فى التاريخ القديم للانسان في هذا الصدد نسوق تجربة الدواوين في الدولة الاسلامية فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) ثم نموزج اخر للرقابة الذى كان له بعد سياسى وكان وراء ظهور النظام البرلمانى فى انجلترا وهكذا تشهد الرقابة تطورات نوعية لتاخذ الشكل المتطور الحالى .

كما انتشر الفساد المالى ومحاولة الاغتناء السريع وسوء التدبير والسلوك المالى المنحرف كما برزت اهمية الرقابة الفعالة والصارمة على المال العام من اجل صيانته وتوجيهه لصرفه فى الاوجه المحدده لتحقيق المصلحة العامة .*[1]

مقدمة عن الرقابة المالية والاداء المالى :

مفهوم الرقابة :-

تعرف الرقابة بانها العملية الادارية الفرعية التى بموجبها يتم التاكد من ان التنفيذ الفعلى مطابقا لمعايير الخطط المرسومة وحتى يتم التاكد من تلك المطابقة فمن الضرورى ان تمارس العملية الرقابية منذ اللحظة الاولى للتنفيذ وتستمر اثناء ه وتمتد الى مابعد انتهاءه ، والمدقق فى هذا التعريف يمكنه ادراك ابعاده فى التالى :

١- ان الرقابة ليست مهمة واحدة Asingle task او نشاط واحد Asingle Activity ولكنها عملية process تكون من مداخل متتابعة ومتكاملة :

٢- ان عملية الرقابة عملية مستمرة ملازمة للتنفيذ الفعلى مخطط من اللحظة الاولى .

٣- ان المادة الخام الرئيسية التى تستخدمها عملية الرقابة تتكون من :-

١/ معايير الخطط المرسومة ،

٢/ نتائج الأداء الفعلى للتنفيذ

٤- ان الهدف من العملية الرقابية هو التاكد من انطباق الأداء الفعلى للمعايير المخططة ومن اجل تحقيق هذا الهدف بفعالية فلابد من انجاز المهام التالية .

١/٤ محاولة التنسيق بالانحرافات قبل حدوثها .

٢/٤ الاستعداد لمواجهة الانحرافات قبل وعند حدوثها ومن ثم تجنب حدوثها .

٣/٤ فى حالة عدم القدرة على التنسيق بالانحرافات فمن الضرورى سرعة ودقة الكشف عنها ، واقتراح الاجراءات التصحيحية اللازمة لضمان التزام الأداء الفعلى بالمعايير المخططة مع ترتيب الاثار السلبية لتلك الانحرافات .

---

[1]*1 المغرب /www.akheouzamhicham.com19/2الساعة الثامنة مساء

٤/٤ ضرورة ان تتبنى الاجراءات التصحيحية المقترحة على دراسة دقيقة للانحرافات . وتحديد وتحليل اسبابها .وظروف تحقيقها .

٥- ان الرقابة عملية مكملة او متممة لعملية التخطيط فتحقيق النتائج المخططه لايتم حقيقة الا لوكانت عملية الرقابة فاعلة . وفعالة Active and Effactive فالخطط قد تكون مرسومة بطريقة عملية وموضوعية صحيحة الا ان التنفيذ تتم بعيدا عن المعايير الخطط دون رقابة والتزام لاي دون عملية رقابية فعالة هنا تكون النتيجة الطبيعية عدم تحقيق النتائج المستهدفين .

انواع الرقابة : Control types

توجد ثلاثة انواع رئيسية :-

١- الرقابة الوقائية : prevntrive control

وهي الرقابة التى تطلق عليها البعض الرقابة الامامية feed for ward control ، وهي العملية الرقابية التى تحدث خلال الفترة الزمنية بين الخطط والتنفيذ الفعلى او التى تحدث بين مرحلة ومرحلة اخري من مراحل التنفيذ ، ويهدف هذا النوع من الرقابة التنبؤ بالانحرافات قبل حدوثها مايجب عملية فى الحاضر تتلافى حدوث تلك الانحرافات مستقبلا .

ورغم اهمية هذا النوع من الرقابة الا انه يتطلب نوعا متقدما من تكنلوجيا نظم المعلومات وتقنياب اساليب المحاكاة simuletion technigves ، وهذه مقومات قد لاتتوافر لدى كل المنظمات .

٢- الرقابة المتزامنة simuation concurrent control :-

وهي الرقابة التى تتم فى اثناء التنفيذ او قبل انتهائه بفترة وجيزة ويكون الهدف من هذا النوع من الرقابة هو تحجيم الانحرافات ومنع تفاقمها حتى لايتم التنفيذ باقل قدر من الخسائر او الاثار السلبية .

وينتشر تطبيق هذا النوع من الرقابة فى العديد من الشركات الخدمات والشركات الصناعية التى تستخدم نظم مراقبة الجودة الالكترونية .

٣- الرقابة التاريخية : Historical control

ويطلق عليها البعض الرقابة الخلفية feed back control

وهي الرقابة التقليدية التى تتم بعد انتهاء من التنفيذ ويكون هدفها هو تحديد الانحرافات التى حدثت بين معايير الخطط والتنفيذ الفعلى وتحديد اسبابها التاريخية واقتراح مايجب عمله لتلافى حدوثها مستقبلا عند تكرار عملية التنفيذ .

أساسيات الرقابة : Control Esesmtion

من الضروري مراعاة ثمانية اسس او مبادئ عند ممارسة الرقابة باسلوب فعال فى أي منظمة فتلك الاساسيات لاتخرج عن كونها اصلا يجب الالتزام به دون وجود شكل موجب لمنهج الالتزام بها ، او للاهمية النسبية التى ستعطى لكل منها طبقا لظروف المنطقة وامكانياتها والقدرات الادارية المتوفرة بها .

١- التركيز على النقاط الرئيسية الحرجة .

فالرقابة الفعالة لاتعنى الرقابة القصوى لاي الرقابة على كل شئ لكنها تعنى الرقابة فى المكان والتوقيت وبالقدر الصحيح ، وهنا يكون ضروريا تحديد تلك النقاط بدقة بحيث تكون هي اكثر تاثيرا على الأداء ثم استخدامها كنقاط رئيسية للرقابة .

٢- ضرورة توافر التغذية العكسية للمعلومات ، وتعهد بذلك ضرورة توافر معلومات مرتدة عن كلا من الخطط المرسومة والتنفيذ الفعلى كاساس للتعرف على ماحدث او مايحدث او مايتوقع حدوثه ؛ ومن ثم يمكن الكشف عن الانحرافات اسبابها فبدون توافر تلك المعلومات والبيانات لن تتمكن المنظمة من ممارسة عملية الرقابة بطريقة فعالة .

٣- ضرورة توافر عنصر المرونة فى نظام الرقابة .

ويقصد بذلك ان تتوافر فى نظام الرقابة القدرة على التجارب والتكيف مع الظروف المتغيرة التى قد لاتكون احداها فشل او انهيار نظم الرقابة الحالية وعدم قدرته على اكتشاف الانحرافات فى الوقت المناسب .

٤- ضرورة ملائمة نظام الرقابة للتنظيم

ويقصد بذلك ان يتوافق نظام الرقابة مع مكونات الهيكل التنظيمى واجزائه لان ذلك يؤثر فى تحديد مسارات تدفق المعلومات والبيانات .

٥- التحكم الذاتى لنظام الرقابة :

ويقصد بذلك ان يتوافر فى جميع اجزاء النظام القدرة على الرقابة الذاتية self cotrol أي القدرة على التنبؤ بالانحرافات وتحديدها بين المعايير المخططه والاداء الفعلي .

٦- ضرورة تحقيق الاتصال المباشر بين طرفى العملية الرقابية وهما المراقبة The Control (او من يقوم بالرقاة) والمراقب ومن ثم ممارسة الرقابة عليه .

٧- ضرورة مراعاة اثر العملية الرقابية على الافراد .

فاذا كان الافراد والجماعات غير متفهمين وغير قابلين وغير متجاوبين من نظام الرقابة واهدافه فلا يتوقع منهم ان يكونوا قادرين على تطبيقه والعمل على انجاحه .

٨- ضرورة ان يكون النظام الرقابى اقتصادياً .

فاذا كان النظام الرقابى مكلفا من الناحية المادية ويحتاج الى امكانيات بشرية كبيرة وكانت نتائجه محدودة ومن ثم لاتكون هنالك ضرورة تحتمه[1]

نشاة الرقابة المالية :-

ترجع نشاة الرقابة المالية الحكومية الى نشاة الدولة وملكيتها للمال العام وادارته نيابة عن الشعب .

وقد اتسع نشاط الادارة العامة وازداد حجم المال العام مع تطوير وظيفة الدولة من المحافظة على الامن الداخلى والخارجى واقامة العدل الى التدخل فى مختلف نواحي النشاط الاقتصادى فان ازدياد حجم المال العام واتساع نشاط الدولة يتطلب المزيد من الرقابة المالية الفعالة التى تكفل المحافظة على هذا المال العام وحمايته .

وتعتبر الرقابة المالية ركن من اركان الادارة فى الدولة الحديثة وتحتل مكانا هاما بين التخطيط والتنظيم والتوجيه ويرتبط كل منها بالاخر ارتباطا وثيقا فبدون التخطيط لايوجد رقابة حيث لم يسبق تحديد الاهداف المطلوب تحقيقها والعناصر الواجب استخدامها لتحقيق هدف معين فى زمن محدد كما ان التنظيم الجيد والتحديد الواضح للسلطات والمسئوليات يسهل عملية الرقابة والتوجيه السليم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الرقابة ويساعدها على اكتشاف الاخطاء في لتخطيط والتنظيم والتوجيه وتحديد الاهداف ويساعد على تحقيقها ومن اهم الادوات الرقابية التى تعتمد عليها عملية الرقابة .

ونتناول بالاضافة الى افكار ومناهج الرقابة المطبقة في بعض الدول المعاصرة الاسلامية بصفتها ركن من اركان الادارة الحكومية التى تعمل على حماية وصيانة المال العام دراسات تطبيقه بهدف تحسين الاجراءات والاساليب الفنية للرقابة المالية الحكومية في ظل الغييرات السياسية والاقتصادية المتحددة التي يتطلب من اجهزة الرقابة المالية الحكومية مسايرة هذه التغيرات فمن الضروري ان تغير وتقلل من طبيعة عملها وهياكلها التنظيمية بغية التفاعل مع هذه التغيرات حتى يمكنها ان تؤدى اعمالها الرقابية على الوجه المامول وخاصة فى ظل التغيرات السريعة فى نظم المعلومات .

التى تشكل تحديا بواسطة هذه الاجهزة الرقابية التى يجب عليها ان تبادل باتخاذ الاجراءات اللازمة للعديد من التغيرات والتحديات وان الخطط فى ذات الوقت لمواجهة احتياجات المستقبل حتي يمكنها ان تتجاوب بسرعة وفعالية مع التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد العام وفقا للسياسة العامة للدولة .

---

[1] سعيد محمد المصطفى – التنظيم والادارة الناشر الدار الجامعية الاسكندرية ، اصدار ١٩٩٨ ،. ص ٢٣١

لم تعد الرقابة المالية تقتصر على مراجعة الوحدات من الناحية المالية المستندية اللائحية فقط بل امتدت لكى تشمل مراجعة الأداء للتحقيق مدي كفاءة الانتاج والحصول علي اقصى قدر من المدخلات ومن مدي تحقيق البرامج الموضوعة للاهداف المخططة والمستهدف تحقيقها .

وان كنا نحرص حقا على وجود هذا النوع من الرقابة فان الامر يتطلب ضرورة وضع معايير للاداء مقدما يتميز الالتزام بها لقياس الأداء الفعلى وتحديد الانحراف عنها وتحليل اسباب حدوث وطرق علاجه لمنع تكراره مستقبلاً .

فأن المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدول العربية عامة يجب الا يقف دور عملية الرقابة فيها على مجرد المراجعة المستندية والاقتصادية بل من الضروري ان يمتد ليشمل تقييم الأداء ومراجعة الكفاءة والفاعلية كتطور الرقابة عونا للقائمين على امور الاقتصاد وتساعدهم على اجتياز الازمات باقصى مرعة مستطاعة ، وان يجعل القانون هذه الرقابة الحق فى اتخاذ ماقد يلزم من اجراءات تكفل احكام الرقابة على المال العام وحسن استخدام وتوزيع الموارد المتاحية بما يحقق النمو والاستقلال الاقتصادي في ظل عمل تتكامل وتترابط به اجهزة الرقابة ومؤسساتها مع اجهزة الدولة المختلفة بما يحقق فاعلية العمل الرقابى .

وقد اولت اجهزة الرقابة المالية عنايتها وجهدها لفحص وممارسات العمل الجارى ومراجعة دراسات الجدوي الاقتصادية للاعمال الراسمالية من اجل الاقتصاد فى نفقة والكفاءة فى الأداء ومقارنة مردود الاموال المنفقة بالمنافع المحققة والمستهدفة وان كانت اغلبية الاجهزة العليا للرقابة المالية تقتصر القوة الضرورة التى تجبر على قبول المعايير الرقابية التى تعدها ومرجع ذلك الى ان هذه الاجهزة الرقابية ليس لها الحق فى اصدار او اتخاذ قرارات او قرض عقوبات بل لها حق تقديم مقترحات معتمدة فى اغلب الاحيان على منطق البراهين التى تقدمها للجهات اخري لمساندتها لتحقيق ذلك الهدف وخاصية ان كانت هذه الاجهزة ليس لها سلطات قضائية فلها ان تلجا الى المجالس التشريعية .

كما ان الاجهزة العليا للرقابة تملك وسيلة اخرى اكثر فعالية لفرض ارادتها وهي الاعلام لابد وقد استعملت هذه الوسيلة بقدر من التردد والحذر وخاصة فى ظل نظام الاحزاب السياسية لما تشير من ردود .

تعريف الرقابة :-

اختلف الكتاب فى ماهية الرقابة ولذلك فقد تعددت التعاريف التى تناولتها ، فالرقابة عرفت من الناحية القانونية بانها عبارة عن حق دستوي يخول صاحبه سلطة اصدار القدرات اللازمة لانجاح مشروعات الخطة فهي حق يخوله دستور او قد يخوله قانون معين تؤدي الى اهدف التنظيم الادارى الذى تتطلبه الدولة ، وفى هذا المعنى تتراوح الرقابة بين المرجعية

اللاحقة وبين فرض سلطة ادارية تلتزم المشروع باوضاع معينة او بضرورة الحصول على تصريح لبعض الاعمال واقترانها .[1]

الرقابة على الأداء وتدفق المعلومات :-

تعتبر الرقابة على الأداء من اهم الانشطة الرقابية فى المشروع وتهدف الرقابة على الأداء الى مقارنة الأداء الفعلى بالاداء المخطط للتاكد من درجة الالتزام ، بالمستويات المحددة مسبقاً .

ويتطلب اجراء هذا النوع من الرقابة توافر عدة مستويات من المعلومات داخل المشروع .

وبصفة عامة كلما ارتفع المستوي الاداري القائم بالرقابة فى الهرم التنظيمى كلما زادت الحاجة الى نوعية خاصة من المعلومات والتقارير .

وترتبط بكل مستوي من مستويات الرقابة انواع معينة من البيانات التى تساعد علي ممارسة الوظيفة الادارية ويمكن تقسيم عملية الرقابة على الأداء الى المستويات الاربعة التالية :

- التوجيه
- التعديل
- اتخاذ القدرات
- مراجعة السياسات .

أولاً : التوجيه :- Direction

على فترات زمنية محددة يتم تجميع المستندات الخاصة بالمعاملات والمستندات الخاصة بالتعريف فى مجموعة من التقارير التى تقدم ملخصا وافيا على الانشطة المختلفة ويساعد ذلك على تقييم الأداء وتحديد الانحرافات ويلاحظ ان المعلومات المرتبطة بمستوي التوجيه تتميز بالاتى :-

أ) تدور المعلومات حول الانشطة اليومية . وتهدف الى مراجعة حالة التشغيل فى ضوء القدرات المحددة مسبقا ان البيانات التى يقدمها نظام المعلومات لهذا المستوي هي البيانات المرتبطة بتغير البرامج المخططة

ب) ثم تجميع التقارير بحيث تتوافر قاعدة من البيانات يمكن استخدامها بواسطة المستويات الرقابية الاعلى .

ثانياً : التعديل : Repleation

- يجب ان يقدر مااذا كان الانحراف عن الأداء يمثل حالة استثنائية ام انه يمثل ظاهرة خطيرة .

---

[1] عوف محمود للفراوي الرقابة المالية النقدية والتطبيق ، ١٢-١٥- الاصدار الثانية ١٩٩٨م

- يجب ان يحدد المدير ماذا كان المكتب يقع داخل اطار السلطة المفوضة اليه ام ان الامر سوف يحتاج الى موارد اضافية .

ثالثاً : اتخاذ القرارات Deseation :

سوف نحتاج الى نوعية منتقاه من البيانات تساعد على تحديد مقدار الموارد الاضافية التى تحتاج اليها النظام للوصول الى نقل الاهداف التى تنطوي عليها الخطة ، فالملاحظ ان الاهداف لن تتغير (تقديم نفس المستوي المحددة للعملاء) وانما سوف يتم تدعيم الأداء بموارد اضافية لنستطيع الوصول الى نفس الاهداف المحددة مقدما .

رابعاً : مراجعة السياسات : Audit

وعن القيام بمراجعة السياسات يحتاج المدير الى كافة البيانات اللازمة لتقييم الخطط الكلية للاداء كما يحتاج الى المعلومات الكاملة عن اجمالى التكاليف المرتبطة بمستويات الأداء المخططة .[1]

[1] نهال فريد مصطفى – ادارة الامداد ١٩٩٧م ص٣٥٣

المبحث الثانى

التطورات التى حدثت على الاجهزة الرقابية :-

العناصر الرقابية لتشغيل البيانات الكترونياً :-

Electronic Data processing Controls

من بين العناصر الواجب تصميمها فى مجال نظم المعلومات هو فحص وتصميم الخصائص الرقابية للنظام ، ويشمل جزء من تطوير نظام الرقابة الداخلية تحديد الخصائص الرقابية بمايؤدى الى تقليل احتمال حدوث اخطاء او تجاوز التعليمات .

واذا حدثت هذه العناصر فيكون من هدف النظام تقليل الخسارة الناتجة من ذلك .

يهدف هذا الجزء الى فحص فلسفة الخصائص الرقابية ، وتحديد بعض الخصائص الرقابية التى تؤدي الى تقليل الخطر .

فلسفة العناصر الرقابية : Controls phibosophy

فى كل مشروع توجد بعض عناصر المخاطر ويشمل خطر عمليات المشروع مع أي نتائج من عملية التزوير بالسلع والخدمات الى العملاء بينما يمثل خطر تشغيل المعلومات على أي خطا ناتج من قيد او حفظ التقرير عن المعلومات .

ولتطوير نظام الرقابة الداخلية تكون الخطوة الاولى هي تحديد الاشياء التى قد يحدث بها خطا عن تنفيذ عمليات المشروع او عمليات المعلومات (حدوث الخطر) مع تقدير تكلفة كل خطر وتقدير امكانية حدوث الخطر وتبدا بهذا التحليل التركيز على عناصر الرقابة الاكثر كفاءة بالمشروع ويجب على المشروع ان يحدد تكلفة وعائد تطوير العناصر الرقابية حتي لاتزيد التكلفة عن العائد .

وبعد تحديد الخطر تاتى الخطوة الثانية فى تطوير نظام الرقابة الداخلية هو تحديد العنصر الرقابى او مجموعة العناصر الرقابية التى تقوم بمنع او اكتشاف او تغطية الاخطاء .

والخطوة الاخيرة فى تطوير نظام الرقابة الداخلية هي بناء العناصر الرقابية الاقل تكلفة توجدة عدة عناصر رقابية تساعد على منع واكتشاف وتصحيح خطر تشغيل المعلومات ولكن لكل عنصر رقابى تكلفة مصاحبة له .

العناصر الرقابية لخطر تشغيل المعلومات او خطر المشروع :-

العناصر الرقابية لاحداث المشروع :-

تساعد العناصر الرقابية لاحداث المشروع فى التحقق من وجود تصريح مناسب مسبق للعمليات وانها قد تمت حسب الاجراءات المحدده وذلك عن طريق :-

- الموظفون الداخليون والعملاء الخارجيون كل من موقعه الصحيح .
- وباستخدام موارد المشروع الصحيحة (اصوله)
- وبالكميات المناسبة .

وفيما يلى ملخص للعناصر الرقابية التفصيلية التى تؤدى الى تحقيق هذه الاهداف وذلك من خلال مناقشة كل من عناصر رقابة الدخول – عناصر رقابة ادخال البيانات – اختبارات الفحص وفى هذه المناقشة التالية سوف تتكامل تكنلوجيا المعلومات مع عمليات تشغيل المشروع واستخدام تكنلوجيا المعلومات لاداء جزء من وظيفة الرقابة والحصول على المعلومات فى وقت حقيقى .

أ) عناصر الرقابة على الدخول Access Controls

عند وجود تكنلوجيا المعلومات بالمشروع يكون من الضرورى دخول الافراد الى احداث المشروع لتنفيذ عمليات المعلومات وعمليات المشروع

ويمثل الدخول الغير مصرح به الى النظام خطرا يواجه المشروع .

ويعتبر منع الدخول الغير مصربح به الى النظام عملية حرجة .

وتزداد اهمية منع الدخول الغير مصرح به اذا كان النظام يعمل على الخط والتشغيل في وقت حقيقى .

وتؤدي العناصر الرقابية على الدخول الى ربط عملية الدخول بالنظام نفسه بالالات والبيانات . ويعتبر وجود عناصر رقابية على الدخول هام بنفس درجة اهمية حماية أي اصل بالمشروع .

ويؤدي وجود العناصر الرقابية على الدخول الى تقييد عملية الدخول الى النظام ويمكن ان تنقسم الى :-

أ- عناصر رقابية للدخول الى النظام

ب- عناصر رقابة الدخول الفعلى .

ج- عناصر رقابية للدخول الى التطبيقات والبيانات .

ومصفوفة رقابة الدخول :Access Control / Matrix، وتعتبر كلمة السر وسيلة تعريف فريدة لكل متخدم على حده .

اما مصفوفة رقابة الدخول فهي تحديد وظائف كل متخدم على حده عند دخوله الكمبيوتر .

وقد توجد عناصر رقابة دخول اخري منها : بصمة الصوت او الاصابع التوقيع الرقمى والرقم التعريفى للموظف وكروت التعريف .

ب/ العناصر الرقابية للدخول للالات :-

تقوم العناصر الرقابية للدخول الفعلى بمنع الدخول الغير مصرح به الى الالات نفسها ، وفى المعتاد تكون النظم الكبيرة او file servers موجوده فى مكان مغلق يتم الدخول اليها باستخدام مفتاح مزدوج .

ج/ العناصر الرقابية للتطبيقات والبيانات :-

تقوم العناصر الرقابية للتطبيقات والبيانات بحفظ تكامل وخصوصية البيانات والعمليات فى نظام الكمبيوتر وذلك عن طريق منع خسارة او تقييد او الدخول إلي البيانات والطبيقات وذلك نتيجة دخول الافراد الغير مصرح لهم . ويجب ان يقوم المشروع بحفظ توثيق البرامج الهامة وملف البيانات والبرامج فى مكتبه نظم المعلومات وهي غير مصرح الدخول اليها الا لاشخاص معينين ، كما يجب اعداد قائمة باسماء الاشخاص المصرح لهم بالدخول ومدي هذا التصريح ويجب التحقق من بيانات هذه القائمة باستخدام اساليب التحقق مثل كلمة السر القارئ الضوئ ، وغيره .

عناصر رقابة التشغيل : process Controls

وتحقق عناصر رقابة التشغيل من ان بيانات المدخلات مقيده فى قاعدة البيانات وانه قد تم تحديث أي رصيد لهذه المدخلات . وتستخدم الكثير من العناصر الرقابية للمدخلات والعناصر الرقابية للفحص كعناصر رقابية للتشغيل ايضاً .

عناصر رقابة الملفات : File Control

تستطيع الالات ان تتحقق انه قد تم تشغيل التحديث للملف الصحيح كما تستطيع الالات منع أي ترميز للملف ومن بين العناصر الرقابية فى هذا المجال مايلى :-

- العلامة الخارجية لملف : مثل وضع لاصقة خارج الملف توضح محتويات الاسطوانة التى تحوي الملف وهي تمنع اعادة الكتابة على الاسطوانة التى تحوي معلومات هامة .
- العلامة الداخلية للملف : linternal File يتم كتابة اسم الملف وتاريخ انشاؤه والبيانات الاخرى التى توضحه على وسط الملف بحيث يمكن للكمبيوتر قراءتها . وتشمل العلامة

الداخلية على كل من علامة بداية الملف Header Laber . وعلامة النهاية الملف Label trailen وتشمل العلامة الاولى على شرح البداية لملف بينما تمثل الاخيرة علامة لنهاية الملف ويحتوي بيانات تلخيصه عن محتوي الملف .

اجراءات الاغلاق lock ovtaro cedure وتستخدمها نظم ادارة قواعد البيانات فى نفس الوقت ملف قراءة فقط Read only :-

يؤدى الى جعل البيانات فى حالة قراءة فقط فلاتمكن للمستخدم تعديل البيانات او التحديث

- دوائر حماية الملف File Protiction Rings تسمح لكتابة البيانات على شريط ممغنط وعند استبعاد الدوائر يكون الشريط الممغنط فى حالة قراء ة فقط .

ثانياً : تكنلوجيا المعلومات والقاصر الرقابية البشرية :-

Iinformation Technology and human Controls

يجب على المشرع ان يحكم الاخطاء الناتجة من التكنلوجيا والعامل البشرى فى النظم ويشتمل ذلك على :-

- تطوير النظم والصيانة والعمليات .
- السلوك البشرى الغير ملائم .

وتتعلق كل من التكنلوجيا المعلومات والعناصر الرقابية البشرية للافراد والموارد التكنلوجيا المستخدمة لتطوير وتشغيل وظائف تشغيل البيانات بالمشروع ويوجد العديد من العناصر الرقابية لكل من الالات والافراد .

العناصر الرقابية المتعلقة بالالات :Hard ware Control

العناصر الرقابية للالات : Buil-Inhuman Controls

توجد عدة عناصر رقابية على العناصر الالات مما يؤدى الى التحقيق من دقة تشغيل البيانات .

ويستخدم اختبار الصدى Echocheck للتحقيق من دون توصيلات البيانات مدة اخرى الى وسيلة الارسال لمقارنتها بالبيانات الاصلية . فاذا اوضحت المقارنة على اختلاف البيانات الاصلية عن البيانات المرسلة يقوم النظام برد البيانات مرة اخرى الى وسيلة الارسال .

تطوير النظام وصيانته وعملياته :-

System Devolopment Paintence and opereation :-

يجب تركيز قدر من الاهتمام على العناصر الرقابية المتعلقة بالتطوير والعناية والتشغيل النظام . وباخذ اسلوب تطوير النظام تفضل عملية تشغيل او مع الاخطاء فيه .[1]

تطور عمليات الرقابة :-

المرحلة الاولى :-

قبل سنة ١٥٠٠ميلادية ، كانت الاحداث المالية تسجل فى سجلين منفصلين بواسطة اشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلا عن الاخر ، وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما ، وبالتالى يمنع التلاعب والاختلاس فكان الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المشروع، وبتطوير النشاط التجارى وازدياد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح افاق جديده عن طريق النقل البحري واستعمار اماكن جديده يتطلب الامر محاسبة العائدين من قباطنة السفن ، والعائدين بالثروات من الدنيا القديمة للقارة الاوروبية ، فتطلب الامر استخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع اختلاس هذه الثروات فكان الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقيق من امانة الاشخاص الذين عهد اليهم المسئوليات المالية ، وفي ذلك الوقت للتحقيق لم يشار الى أي نظام يتعلق برقابة داخلية او نظام محاسبى ، فالاسلوب الذى كان متبعا فى المراجعة في ذلك الوقت هو تحقيق مفصل لك عملية او حدث مالم يتم

المرحلة الثانية :

من سنة ١٥٠٠ الى سنة ١٨٥٠م استع استخدام الرقابة ليشمل النشاط الصناعى الذى ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعنى اكتشاف الاختلاسات والتلاعب ، وازدادت اهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لراس المال عن الادارة وكانت الرقابة المالية تتركز فى فحص مفصل للاحداث المالية . الا ان هناك تغيرات جوهرية فى اتجاهات الرقابة وادواتها تحققت فى خلال هذه المرحلة ، حيث كان هنالك اعتراف عام بضرورة ومنع التلاعب والاختلاس ، التغيير سواء للمشروعات الكبيرة او الصغيرة .

---

[1] أ. د / ثناء على القبانى – نظم المعلومات المحاسبية – ٢٠٠٣-٢٠٠٢- ص ١٥٩

المرحلة الثالثة :-

وتتمثل فى الفترة من ١٨٥٠م الى مابعد ذلك حيث كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة ادت الى ظهور المشروع كبير وبروز الشركات المساهمة . وانتقلت الادارة من افراد الى مهنيين واصبح اصحاب راس المال غائبون عن الادارة وبالتالى انصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على راس المال وتنميته ، وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة واختلافا بالرقابة الداخلية كنظام ضرورى لاي تنظيم محاسبى [١] .

[١] د . عبدالفتاح محمد الصحن – د . فتحى رزق السوافيرى ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ص ١٠

المبحث الثالث

اهمية الأداء المالى ومصادر التمويل

الأداء المالى "المعايير "

التحليل المالى :-

تعتبر وظيفة التخطيط من اهم وظائف المدير المالى .

وحتى يتمكن المدير المالى من وضع الخطط لابد ان يكون قادرا على معرفة المركز المالى لمؤسسته فهو كالطبيب لايمكنه ان يصف العلاج الا بعد معرفته لحالة مريضه . فالخطط المالية يجب ان تتناسب مع الامكانيات المالية للمنشاة .

ومن ثم ينبغى على المدير المالى ان يعرف كيفية القيام بتحليل مركز منظمته وذلك قبل قيامه بتقدير امكانياتها ومقدراتها .

ولاتقتصر اهمية التحليل المالى على ميدان الادارة المالية فهذا الموضوع يحتل فى وقتنا الحاضر مكانا هامافى محيط ادارة الاموال .

فالقوائم المالية تحتوي عددا ضخما من الارقام التى تجمع يوميا فى الدفاتر والسجلات التي تتمثل فى نشاط المشروع .

ويجب دراسة المشروع وتحليل وتفسير الارقام حتي يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المنشاة والاستفادة منها فى رسم الخطط وتوجيه السياسات ومن ثم فان احد الاسباب العامة لوجود السجلات المحلية هو تمكين المدير المالى من تحديد درجة الأداء الماضى لمنشاته ومن عمل خطط المستقبل على هذا الاساس .

وينقسم موضوع تحليل القوائم المالية الى قسمين رئيسيين :

الاول : تحضير واعداد القوائم المالية .

الثانى : دراسة وتحليل هذه القوائم وعادة يقوم بالقسم الاول المحاسبون واهم مايعدونه عن القوائم ماليه هما :

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة نتائج العمليات (وحساب الارباح والخسائر) .

ويركز إهتمام الإدارة المالية علي كيفية فهم مضمون هذه القوائم المالية ، وهذا يستلزم ضرورة تحليلها وتفسيرها حتي يمكن الاستفادة منها في الحكم علي مركز المنشأة والذي علي اساسه يحدث التخطيط السليم لسياسات المستقبل .

ولقد زادت اهمية التحصيل المالي نتيجة لإنتشار المشروعات الكبري والإنتاج علي كدي كبير ولقد ادي ذلك الي ضعف الصلة المباشرة داخل المنشأة الواحدة وكذلك ادي الي اضعاف هذه العلاقة بين المنشأت المختلفة داخل الصناعة الواحدة مما زاد من اهمية التحليل المالي .

ويستخدم التحليل المالي للوصول الي خاتمة طويلة من الاغراض المختلفة منها :-

١/ معرفة المركز المالي للمنشأة .

٢/ تحديد المركز الإئتماني للمنشأة .

٣/ الوصول الي القيمة الإستثمارية للمشروع .

٤/ إختبار مدي كفاءة العمليات المختلفة .

٥/ الحكم علي مدي صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .

٦/ معرفة مركز الشركة في قطاعها المعين .

٧/ تخطيط السياسات المالية للمنشأة .

٨/ الحكم علي مدي كفاءة إدارة المنشأة .

ويبدو بوضوح من الاغراض السابقة اهمية التحليل المالي لعدد كبير من المجموعات التي يهمها امر المنشأة ومن اهم هذه المجموعات البنوك ، الدائنين التجاريين ، المستثمرين من جملة الاوراق المالية والمؤسسات العامة الإدارة المديريين الماليين .

ويعتبر التحليل المالي من افضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة العامة استخدامها للحكم علي مدي نجاح او فشل السياسات التي ترسمها الشركات التي تتبعها وكذلك للحكم علي مدي كفاءة ادارة كل شركة وتزداد اهمية هذه الإدارة بزيادة عدد الشركات التي تشرف عليها المؤسسة العامة الواحدة .

وعلي هذه المجموعة القيام بجميع القوائم والمعلومات المالية الخاصة بالشركات التي تنتمي اليها ثم تظهرها كوحدة واحدة تمثل القطاع المعين وبتحليل هذه المعلومات والقوائم المجمعة يمكن الحصول علي معايير ونسب خاصة بالقطاع المعين لتستخدمها الشركات المتعددة للمقارنة مع معاييرها ونسبها الخاصة ومثل هذه المقارنة تعود علي الطرفين المؤسسة العامة وشركائها بفوائد ذات قيمة كبري .

خطوات التحليل المالي : -

١/ التصنيف

٢/ المقارنة

٣/ الإستنتاج

النسب المالية : -

يستند تحليل النسب المالية شأنه في ذلك شأن الادوات الآخري في التحليل المالي علي منطقيه بين عمليات المشروع من ناحية والتمثيل المالي او المحاسبي لهذه الانشطة .

انواع النسب المالية :-

١/ نسبة السيولة : -

تعتبر هذه النسب قدرة المشروع علي مقابلة التزاماته الجارية وعلي الرغم من ان التحليل الكامل لمركز السيولة للمشروع يتطلب دارسة مستفية للميزانيات النقدية التقديرية الا ان تحليل النسب عن طريق ربط قيمه النقدية وقيمة الاصول المتداولة الآخري بالإلتزامات الجارية يزودنا بمقاييس سيولة سريعة وسهلة الإستخدام .

نسبة التداول = الاصول المتداولة

الخصوم المتداولة

٢/ نسب الدفع المالي :- هناك عدة جوانب انسانية لنسب الدفع المالي وهي التي تقيس مدي مساهمة الملاك في الهيكل المالي بالمقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة منها ينظر المقرضون الي حقوق الملكية بإعتبارها " هامش امان " حيث انه في حالة انخفاض نسب حقوق الملكية فإن ذلك معناه ان النظر داخل المشروع يتحمله المقرضون بصفة اساسية .

ويلاح ان المنشأت ذات النسبة المنخفضة للدفع المال تتعرض لدرجة اقل من الخطر في فترات الكساد ولكنها في نفس الوقت تحقق عوائد منخفضة في حالة انتهاش او رواج الإقتصاد ويلاحظ عادة ان المستثمرين يحاولون تجنب الخطر الي اقصي درجة ممكنة لهذا السبب فهنالك ضرورة لتحقيق التوازن بين العوائد المرتفعة من ناحية والخطر المرتفع من ناحية آخري حين اتخاذ القرارات المتعلقة بالدفع المالي .

في حالة استخدام الإقتراض علي نطاق كبير فإن الملاك يمكنهم الإحتفاظ السيطرة علي المشروع بأقل قدر ممكن من الاستثمار نسبة الإقتراض

مجموع القروض

مجموع الاصول

٣/ تعتبر نسب النشاط مدي فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب المقارنة بين مستوي المبيعات من ناحية الاستثمار في الاصول المختلفة من ناحية اخري وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الاصول المختلفة مثل المخزون والاصول الثابتة وغيرها .

معدل دوران المخزون = المبيعات

المخزون .

٤/ نسب هيكل التكلفة :-

ترجع اهمية هذه النسبة انها تمثل تدافق مستمر ودائم واذا فقد المشروع السيطرة علي عناصر التكلفة فإن ذلك معناه الإضرار بالارباح وربما فشل المشروع وافلاسه وتلعب مسب هيكل التكلفة دوراً هاماً في الرقابة الداخلية علي عمليات المشروع .

أ ـ هامش الربح الإجمالي = المبيعات ـ تكلفة المبيعات

المبيعات

ب ـ نسبة مصاريف البيع التسليم = مصاريف البيع

المبيعات

نسب الربحية : -

تعكس نسب الربحية نتائج تحليل النسب الاربعة السابقة حيث انها تقيس مدي تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة باداء الانشطة وهيكل كما اتها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقدرات التي اتخذها المشروع فينا يتعلق بالسويلة والدفع المالي الواقع ان جميع النسب التي سبق التعرض لها تظهر بعض جوانب ابعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل لمشروع اما نسب الربحية فإنها اعطي " اجابات نهائية " عن التكلفة العامة لإدارة المشروع .

أ/ هامش الربح للمبيعات = صافي الربح بعد الضريبة

المبيعات

ب/ نسبة المصاريف الإدارية العامة = مصارية ادارية وعامة

المبيعات

ج/ نسبة الاملاك والإيجار = الاملاك + الإيجار

المبيعات

د / معدل العائد مجموع الاصول = صافي الربح بعد الضريبة

مجموع الاصول

هـ/ معدل العائد علي حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة

حق الملكية .

إختصاص فن الإدارة المالية :-

يختص هذا القسم بكل الشئون المالية الخاصة بمرف او هيئة الشرب وكل المعاملات المحاسبية والنقدية الداخلة منها والخارجة التعامل مع كافة المصارف والبنوك المختلفة وكذلك المعاملات الآخري .

كما نجد ان هذا القسم يقوم بتكوين لجان مساعدة له القيام بالواجبات الآخري مثل المشتريات والمبيعات وتوقيع العقودات وكل المعاملات المختصة بعملية الإيرادات والمصروفات .

ونجد ان لهذا القسم دور كبير في وضع الموازنات التقديرية والإشتراك في القرارات المقترحة وكذلك التقارير اليومية والشهرية عند النقدية الداخلية والنقدية الخارجية وسير الاداء .

كما يقوم هذا القسم بالدور الرقابي الفعال للاداء المالي وذلك لمتابعة حركة المستند من خلال الدورة المستندية له من البداية وحتي النهاية بتنظيمها وإزالة العقبات التي تهوق مسيره لضمان انه يسير وفق القوانيين المحاسبية المتفق عليها قانونياً المتعارف لدي الجميع .

مصادر التمويل القصيرة الأجل :-

قالي تعالي : (المال والبنون زينة الحياة ...) صدق الله العظيم

يمكن للمشروع الحصول علي الاموال لتمويل رأس المال العامل المتغير من عدة مصادر وهي :

-

الموردون (الإئتمان التجاري)

البنوك التجارية

شركات تسليف الاموال

الهيئات الحكومية

مصادر آخري مثل المصروفات المستحقة والبنوك الصناعية والمبالغ المدفوعة مقدماً والتأمينات المدفوعة من العملاء .

ومهما كان مصدر التمويل فإن للإقتراض مظهران :

فاولاً : ان يكون هنالك ما يثبت مديونية المشروع للهئيات المختلفة .

وثانياً : كثيراً ما يطلب المقروض من المشروع تقديم بعض الاصول بمثابة ضمان للقروض ليس معني ذلك ان المقروض يرغب في الإحتفاظ بهذه الاصول حتي لا يمكن للمشروع التصرف فيما بدون موافقته .

اثبات المديونية : -

تثبت مديونية المشروع للهيئات المقرضة بعدد من الوسائل المختلفة

وهي :

١/ الحسابات الجارية

٢/ السنوات الاذنية

٣/ الكمبيالات

وتسمي السنوات الاذنية والكمبيالات بالاوراق التجارية وتمتاز الاوراق التجارية بقابليتها للتداول من شخص لآخر .

والواقع ان خاصية التداول التي تتميز بها الادوات التجارية علي جانب كبير من الاهمية في الحاية التجارية اذ انها تساعد علي سهولة الحصول علي الاموال اللازمة .

الحسابات الجارية : -

هو مجرد قيد حسابي في دفاتر الدائن يثبت به مديونية العميل ويسجل هذا القيد بدفاتر الدائن في تاريخ البضائع او تقديم الخدمات ويثبت هذا الدين لدي العميل بواسطة الفاتورة التي يرسلها المورد الي العميل والفاتورة عبارة عن قائمة بالسلع التي شحنت للعميل وقيمتها ، كذلك يبين بالفاتورة شروط البيع وتؤرخ عادة بتاريخ يوم الشحن .

السند الاذني :-

هو تعهد كتابي يوقعه المقترض بدفع مبلغ محدد عند الطلب او تاريخ محدد الي شخص معين او لحامله وقد يشتمل السند علي بيان معدل الفاتورة التي تستحق علي الدين .

الكمبيالة : -

هي امر يصدره شخص يسمي الساحب (الدائن) الي شخص يسمي المسحوب عليه (الدائن) لدفع مبلغ محدد لامر شخص معين او لشخص معين او لحامله يسمي بالمستفيد وذلك في تاريخ محدد .

الكمبيالة المصرفية : -

تستعمل عادة في التجارة الخارجية وهي عبارة عن امر دفع مسحوب علي احد البنوك بدلاً من التاجر المدين والسبب في ذلك انه كثيراً ما لا يكون المدين معروفاً لدي المورد فيتفق

المدين مع احد البنوك المعروف لديها لقبول كمبيالة مصرفية لصالح المورد او من يحدده وبطبيعة الحال يقوم البنك بقيد القيمة علي حساب العميل طرفه ولهذا يكون البنك مسؤلاً عن تحصيل قيمة الكمبيالة في ميعاد الإستحقاق .

الإئتمان التجاري trad credit :-

يقصد بالإئتمان التجاري الديون التجارية التي يمنحها الموردون لعملائهم من المؤسسات التجارية بسبب بيع البضائع والخدمات .

وسوف نستبعد من هذا التعريف الإئتمان الإستهلاكي الي الإئتمان الذي يمنحه نجار التجزئة للمستهلكين وذكلك البيع بالتقسيط نظراً لبعض الخصائص المعينة المميزة لهذا النوع .

فمثلاً في حالة البيع بالتقسيط يوقع المشتري عدداً من السندات الإذنية يدفع مبلغ معين علي عدد من الاقساط المتساوية ودائماً تكون السلع المشتراة ضامنة للديون بينما انه في حالة الإئتمان التجاري فالقاعدة انه ليس له أي ضمان .

اشكال الإئتمان التجاري : -

قد يكون الإئتمان التجاري في شكل حساب جاري وقد يكون في شكل كمبيالة او سند اذني .

ويمثل الحساب الجاري الجزء الاكبر من عمليات الإئتمان التجاري وعادة يخصص المورد صفحة خاصة لكل عميل يقيد بها مشترياته ومدفوعاته .

وتمتاز الكمبيالة بقابليتها للتداول وبذلك يمكن للدائن التجاري تظهيرها للغير كذلك يمكنه خصمها لدي احد البنوك قبل موعد الاستحقاق وقبض القيمة المالية لها .

حقيقة انه يمكن للدائن في بعض البلاد التنازل عن الحسابات الجارية المستندية لمصلحة احد البنوك وقبض قيمتها نقداً بيد ان هذه العملية ليست بدرجة سهولة خصم الكمبيالات المسحوبة

.

وعادة لا ترغب المشروعات في الإقتراض بواسطة كمبيالات نوعاً من المتاعب التي قد تقابلها في حالة عدم إمكان الدفع في موعد الإستحقاق ، اذ ان الدائن يستطيع ان يثبت توقف المدين عن الدفع اذا لم يقم بالسداد مما قد ينتج آثار سيئة للمشروع المقترض .

لذا فإن استعمال الكمبيالات ليس شائعاً الا في صناعة او تجارة معينة اما في اوجه النشاط الآخري فيسبب عدم قبول المشتركين لفكرة الكمبيالات فإن الائتمان عادة يتم عن طريق الحساب الجاري .

وكثير ما تطلق كلمة كمبيالة خطأ علي السند الادني ويرجع السبب في ذلك

ولايعتبر السند الادني ورقة تجارية الا اذا كان نتيجة لعملية تجارية او كان موقعاً عليه من تاجر اما الكمبيالة فهي دائماً معتبرة ورقة تجارية .

ويلاحظ ان الحسابات الجارية تظهر في ميزانية المشروع في جانب الخصوم المتداولة بإسم حسابات دائنة وتظهر في جانب الاصول المتداولة لدي الدائنين تحت اسم حسابات مدينة اما الكمبيالات والسندات الاذنية فتظهر في ميزانية المشروع في جانب الخصوم المتداولة بإسم اوراق دفع وتظهر في جانب الاصول المتداولة لدي الدائنين تحت اسم اوراق قبض [1].

التمويل : -

يعتبر التمويل من العوامل العامة في قدرة أي مؤسسة علي تنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق اهدافها فبدون التمويل لا يمكن تحقيق او تنفيذ أي من مشاريع او برامج المؤسسة اللازمة لتحقيق اهدافها .

ومن هنا فإن استمرار وجود عمل المؤسسات يعتمد بدرجة كبيرة علي نجاح الإدارة المالية ومقدرتها علي تدبير التمويل اللازم لإستمرار وتطوير عمل المؤسسة ومن هنا يمكن القول ان فشل الإدارة المالية سيؤدي حتماً الي انهيار وفشل المؤسسة بغض النظر عن الكفاءة الفنية والإدارية للمؤسسة .

ان زيادة الموارد المالية للمظمات الاهلية يترتب عليه زيادة مقدرة تلك المؤسسات علي تنفيذ المزيد من البرامج والمشاريع الا ان تدبير الاموال يحتاج من المؤسسة الي زيادة نفقاتها لجمع التبرعات والمتمثل بشكل كبير في العلاقات الهامة وشبكة الإتصال من مجتمع الممولين وذلك لكون المؤسسات الاهلية تعتمد بشكل كبير علي التبرعات والهيئات من مصادرها المختلفة لتنفيذ البرامج والشماريع الخيرية .

ولذلك لابد لتلك المؤسسات ان توازن بين حجم النفقات اللازم للحصول علي التمويل المطلوب وبين حجم التمويل المتوقع الحصول عليه مقابل تلك النفقات وبذلك فإن امام المؤسسات الاهلية معادلةص عبة فعلي سبيل المثال تحجم بعض المؤسسات في الإنفاق علي انشطتها التمويلية

---

[1] د. حسن احمد توفيق / التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية / ١٩٩٢-١٩٩٣ / ص ٣٠٩

رغبة في تخفيض المصاريف الإدارية امام اصرار بعض اعضاء مجلس الإدارة مما يقلل من عوائق التربعات العينية والنقدية لتلك المؤسسات [1].

اهمية التمويل : -

للتمويل اهمية كبيرة في المنظمات الاهلية وذلك للأسباب التالية :-

المال هو العنصر الاساسي لإستمرار عمل المنظمات الاهلية فبدون المال لا تستطيع المؤسسة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين من تلك الخدمات .

يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من اهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوي خدماتها وتطوير الخدمات القائمة وفقاً لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وتحسين توعية الخدمات .

تستخدم الاموال في اغراض وامور نتعددة منها اقامة المنشأت وتجهيزها ودفع الاجور للعاملين وشراء الخامات اللازمة لتوفير الخدمات وتحقيق اهداف المؤسسة .

وتبرز اهمية تمويل المؤسسات الفلسطينية لأن ذلك من شأنه ان يزيد من قدرة تلك المؤسسات في المساهمة في عملات الإغاثة والتنمية للمجتمع الفلسطيني الذي تضرر بشكل كبير في السنوات الاخيرة بسبب العدوان الاسرائلي المتواصل الذي ادي الي تدني الاوضاع الإقتصادية و المعيشية للفلسطينيين حيث اظهر تقرير البنك الدولي ان اكثر من نصف الفلسطنيين يعيشون تحت خط الفقر وان ١٦% منهم الي قربه ٦٠٠ الف فلسطيني في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧م غير قادرين علي اقتناء الحد الادني من الحاجات الضرورية واوضح التقرير ان ربح قوة العمل الفلسطينية عاطل عن العمل اضافة ايل ان دخل العاملين انخفض بثلث ما كان عليه .

اذا تلك المهطيات وما تشير اليه من معاناة ومصاعب لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني تبرز اهمية ودور المؤسسات الاهلية في تحقيق الاعباء عن الفئات الاكثر تضرراً خاصة وإن امكانيات وقدرات السلطة الفلسطينية باجهزتها و مؤسساتها المختلفة تعجز وحدها عن القيام بواجبها تجاه المجتمع الفلسطيني ولذلك فإن تمويل المؤسسات والمنظمات الاهلية ضروري لتمكين تلك المؤسسات من القيام بواجبها ومسؤوليتها تجاه المجتمع الفلسطيني [*]

---

[1] د. قرشي فريد / تنمية الموارد لتمويل مشروعات المنظمات الاهلية العربية المؤتمر الثاني للمنظمات الاهلية العربية القاهرة ١٧-١٩مايو ١٩٩٧م / ص ٤

[*] د. علي ماهر ابو المعاطي إدارة المؤسسات الإجتماعية مكتبة زهراء اشلرق الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م / ص ٣٠٩